العدد (1995) السنة الثامنة - الجمعة (24) كانون الاول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

## سياسيون: الحكومة ثمرة ترضيات سياسية ■ ناشطة: المالكي لم يرشّح امرأة حتى من دولة القانون

# الوزارة الجديدة: العراقيون ينتظرون الخدمات.. والنخب غاضبة من التشكيلة

**متابعة/ المدى**

تتضارب الآراء والمواقف من الحكومة العراقية الجديدة، ففي وقت وجهت الانتقادات اللاذعة لغياب المرأة والتكنوقراط على حد سواء، يرى المواطنون ان الفراغ السياسي أرهقهم وان تشكيل الحكومة من شانه ان يحسن الأوضاع في البلاد.

وينص الدستور العراقي على تخصيص ربع مقاعد البرلمان للنساء، وبذا يزيد عدد النساء في مجلس النواب الجديد على ثمانين نائبة.

لكن الدستور لا يضمن نسباً مماثلة للمرأة في تشكيل الحكومة. ويبدو ان الكتل السياسية بلا استثناء نفذت من هذه الثغرة فاقتصرت جميع الأسماء التي قدمتها لتولي الحقائب الوزارية على الرجال.

وخلت التشكيلة الحكومية التي صادق عليها مجلس النواب يوم الثلاثاء من العنصر النسوي ما عدا بشرى حسين الزويني التي أصبحت وزيرة دولة.

هذا الوضع أطلق موجة احتجاجات داخل مجلس النواب ومن ناشطات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني حتى ان رئيس الوزراء نوري المالكي أعلن انه لن يعود إلى البرلمان لاستكمال حكومته إلا ومعه أسماء مرشحات.

عضو مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون صفية السهيل التي أوضحت في تصريح لإذاعة العراق الحر ان تحركا بدأ بحملة توقيعات ومطالب محددة تتلخص في إعطاء النساء منصب نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء وربع الحقائب الوزارية.

وأكدت السهيل ان هناك من العراقيات المؤهلات لتولي أي حقيبة وزارية متسائلة عن استبعاد مكون يشكل ٦٠ في المئة من المجتمع العراقي.

وشددت النائبة صفية السهيل على ان غياب العنصر النسائي عن التشكيلة الوزارية ليس قضية تتعلق بالمرأة وحدها بل تهم المجتمع وبناء الديمقراطية مشيرة الى وجود إحساس بالغبن تتحمل مسؤوليته جميع الكتل السياسية.

فيما اقترحت عضو مجلس النواب عن ائتلاف العراقية عالية نصيف جاسم ان يتجاوز رئيس الوزراء نوري المالكي ترشيحات الكتل السياسية ويتولى هو نفسه تعيين نساء في ما تبقى من المناصب الوزارية.

ونوهت النائبة عالية نصيف جاسم بجدارة المرأة في أداء المهمات التي تناط بها وما لها من أفضليات أثبتتها التجربة العملية في البرلمان السابق.

أما الناشطة في الحركة النسائية العراقية ومنظمات المجتمع الدولي هناء ادور فقد أشارت الى بيان الحركة وتحذيره من ان الحكومة التي لا تضمن تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار لن تتمكن من توطيد الأمن وبناء الديمقراطية.

### نساء من دولة القانون

وتساءلت الناشطة هناء أدور لماذا فات على رئيس الوزراء نوري المالكي ان يرشح نساء من ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه ولديه ٨٩ مقعدا في البرلمان؟!

عضو مجلس النواب عن ائتلاف العراقية كاظم الشمري دعا الكتل السياسية الى تفادي الخطأ الذي ارتكبته في الجولة الأولى من الترشيحات.

وأشار عضو مجلس النواب عن التحالف الوطني خالد الاسدي إلى ان غياب القيادات النسائية على رأس الكتل أضعف حضور المرأة في المؤسسات بحسب تعبيره.

في غضون ذلك ينتظر العراقيون عموما ما إذا كانت الكتل السياسية ستعالج الغبن الذي لحق بتمثيل المرأة في ما تبقى من الحقائب الوزارية.

### اهتمام دولي

ويبدو ان العراقيين ليسوا وحدهم الذين كانوا ينتظرون إعلان الحكومة الجديدة بل كان العالم أيضاً ينتظرها معهم طوال الأشهر التسعة الماضية. ويتبدى هذا الاهتمام والترقب الذي عاشه المجتمع الدولي في تصريح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الذي رحب بتشكيل حكومة شاملة ذات قاعدة تشاركية واسعة.

الرئيس الأميركي باراك اوباما من جهته اعتبر في بيان أصدره فور إعلان الحكومة ان اعتماد مبدأ الشراكة الوطنية رفض واضح لمحاولات المتطرفين تأجيج الانقسامات الطائفية. وأكد اوباما استمرار الولايات المتحدة في تعزيز شراكتها طويلة الأمد مع العراق شعباً وقيادات.

وأشار نائب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن الى التحديات الكثيرة على الطريق وثقته بقدرة العراقيين على التصدي لها. كما توالت التهاني والأمنيات الطيبة من الاتحاد الأوروبي وبريطانيا وفرنسا وألمانيا ودول أخرى.

وتأتي مظاهر الاهتمام الدولي وأشكال التعاطف مع العراقيين تأكيدا لجسامة المهام التي يتعين على الحكومة الجديدة ان تنهض بها في بلد مثل العراق اعترف رئيس الوزراء نوري المالكي نفسه بأن تشكيل حكومة فيه لم يكن سهلا.

كثر الحديث خلال عملية تشكيل الحكومة عن ضرورة اعتماد معايير الكفاءة والنزاهة والإخلاص للوطن واعلاء مصلحة العراق وشعبه فوق أي اعتبارات حزبية أو طائفية أو مذهبية. وكان الجميع، مواطنين وسياسيين بصرف النظر عن الكتلة التي ينتمون اليها ، متفقون على أهمية هذه المبادئ في اختيار الوزراء. والسؤال المطروح الآن هو ما إذا جاءت الحكومة الجديدة مستوفية الحد الأدنى لمعايير الكفاءة والمهنية والالتزام بخدمة المصلحة العامة.

عضو مجلس النواب عن ائتلاف العراقية ناهدة الدايني وصفت الحكومة الجديدة بأنها حكومة محاصصة كسابقاتها مع امتداد المحاصصة الى الجغرافية هذه المرة.

ولكن الدايني شددت على قوة البرلمان الجديد ودوره الرقابي الذي سيضع أداء الوزراء تحت المهجر بانتظام، لا سيما ان رئيس الوزراء نوري المالكي اعلن ان حكومته خلال السنوات الأربع المقبلة ستكون حكومة خدمات.

### الحكومة ثمرة الترضيات

عضو التحالف الوطني عدنان السراج من جهته أعرب عن اعتقاده بأن الحكومة التي قدمها رئيس الوزراء نوري المالكي الى البرلمان هي ثمرة ما سماه ترضيات وتوافقات سياسية بعد نفاد صبر السياسيين من استمرار الخلافات بينهم.

وأقر السراج بأن الحكومة الجديدة ليست حكومة مهنيين أو تكنوقراط بل حكومة سياسية تجسد مبدأ الشراكة الوطنية.

لكن عضو مجلس النواب عن ائتلاف الكتل الكردستانية محمود عثمان قال ان الكتل السياسية لم تتمكن من إلغاء المحاصصة والتقسيم الحزبي والطائفي والقومي بل ان هذه التقسيمات تكرست بوضوح، واصفاً الحكومة بأنها حصيلة طبخة سياسية.

وأشار عثمان الى مراعاة الاعتبارات الحزبية على حساب الكفاءة والنزاهة لكنه اقترح التمهل في إصدار الحكم قبل مرور بعض الوقت لمعرفة دور البرلمان الرقابي وعمل الوزارات المختلفة.

استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد حميد فاضل أعرب عن الأسف لأن الحكومة لم تأت بجديد لاسيما بعد انكفاء الوعود بتوزير خبراء واختصاصيين امام الحاجة الى ترضية الجميع لتكون النتيجة حكومة مجاملات سياسية على حد وصفه. ولم يستبعد فاضل ان تكون كثرة القيادات الحزبية في الحكومة عامل إضعاف لها.

### تفاؤل العراقيين

لكن الحال في الشارع العراقي مختلف بعض الشيء، إذ يقول عراقيون إنهم يتوقعون أن يؤدي تشكيل الحكومة الجديدة إلى تحسين الظروف المعيشية والوضع الأمني في البلاد.

وأقر البرلمان تعيين نوري المالكي رئيسا للوزراء ووافق على حكومته الجديدة بعد تسعة أشهر من انتخابات غير حاسمة تركت العراق في فراغ سياسي وعطلت استثمارات لإعادة إعمار العراق.

ووافق النواب على تعيين المالكي ومجموعة جديدة من الوزراء شملت ترقية وزير النفط حسين الشهرستاني إلى منصب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة وبقي وزير الخارجية الكردي هوشيار زيباري في منصبه.

ونشرت الصحف العراقية على صفحاتها الأولى عناوين عن التشكيل الوزاري وعرض بعضها صورا للوزراء الجدد.

وأعرب العديد من العراقيين عن أملهم في أن تكون الحكومة الجديدة أفضل من سابقتها لكنهم انتقدوا غياب النساء عن مجلس الوزراء.

وقال المواطن حاتم النعماني الواقف عند أحد أكشاك بيع الصحف في بغداد لوكالة رويترز إنه كان يتمنى أن يكون للمرأة دور أكبر في الحكومة إذ ليس هناك سوى وزيرة واحدة في التشكيل الجديد.

وانتقد آخرون التشكيل الوزاري الجديد قائلين إن الوزراء تم اختيارهم على أساس انتماءاتهم السياسية وليس كفاءاتهم المهنية.

وقال إياد علاوي رئيس القائمة العراقية إنه سيشارك بشكل كامل في الحكومة. وأعلن انه سينضم للحكومة كرئيس للمجلس الوطني للسياسة الاستراتيجية.

## منظمات ثقافية تدعو إلى صيانة المجتمع المدني

# الجاليات تدق ناقوس الخطر: المسرح والموسيقى يعدمان في العراق

**متابعة/ المدى**

تعاقبت نداءات صادرة عن جاليات عراقية في الولايات المتحدة، وأوروبا وأستراليا، بعدم المس بحرية الفرد العراقي والمجتمع، إلى جانب ضرورة الحفاظ على ثروة الإبداع العراقي في مجالات الفنون، والموسيقى، والمسرح، والسينما، ومعاهد التعليم الفني، ومجالات أخرى عديدة.

العديد من منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الجاليات العراقية، عقدوا جلسات ومؤتمرات خاصة في هذا الموضوع على خلفية ما سمي بـ"التطورات الأخيرة المقلقة" في محافظة بغداد، ومحافظات أخرى، تصب في خانة المس بحرية الفرد والمجتمع العراقي، وطالبوا بالعدول عنها.

وسلط تقرير لإذاعة العراق الحر الضوء على تحركات الجالية العراقية في دول مختلفة من خلال شخصيات وممثلين عن منظمات للجاليات العراقية.

البروفيسور تيسير عبد الجبار الآلوسي، رئيس البرلمان الثقافي العراقي بالمهجر، أكد أن الندوات والتظاهرات الاحتجاجية أشارت إلى أن هناك "هجمة ممنهجة ضد الحريات والحقوق العامة"، من قبل بعض القوى المتشددة، لجهة كم الأفواه والإرهاب الفكري عبر فلسفة التكفير.

وأضاف أن الأكاديميين المتخصصين بالموسيقى والفنون هم الأكثر تعرضا للمضايقات، مشيرا إلى قضية إغلاق المنتدى الخاص بإتحاد الأدباء، وشدد على وجود قوانين ترعى مثل هذه القضايا، إلى جانب أساليب يمكن أن تستعمل، ولكن ليس بالطريقة التعسفية التي تحد من الحريات الخاصة والعامة والمعادية لمبادئ الدستور ومفاهيم الديمقراطية. وطالب الحكومة بالعمل الفوري لوقف هذه التجاوزات الخارقة للدستور، ومراجعة القوانين التعسفية الباقية من النظام السابق، والتي تهدف إلى مصادرة الحريات.

وطالب الالوسي بالفصل بين الخطابين الديني والمدني، وعدم تعرض الخطاب الديني للخطاب المدني، الذي يضمن الحريات والحقوق العامة. وذكر أن التظاهرات الاحتجاجية السلمية ستستمر لبلورة قاعدة جماهيرية تدافع عن منطق الحرية.

أما الدكتورة كاترين ميخائيل، الباحثة العراقية المقيمة في واشنطن فشددت على أن القرارات التي اتخذت من قبل مجلس محافظة بغداد والبصرة ومحفظات أخرى جاءت خارقة للدستور، وخاصة المادة ٤٦.

وتساءلت عن حق أبناء العراق في التعبير عن الرأي وفي حرية الحياة الاجتماعية العامة. كما عبرت عن تخوفها من تراجع مكتسبات المرأة العراقية، وحتى بالنسبة إلى "الكوتا" التي ناضلت المرأة من أجلها، مشيرة إلى أن مصير المرأة العراقية، في الحفاظ على مكتسباتها، مرتبط بمصير الحركة الديمقراطية في العراق.

واشار نبيل رومايا، رئيس لجنة تنسيق منظمات الجالية العراقية في الولايات المتحدة، الى التواصل بين الجاليات العراقية في الولايات المتحدة والمهجر مع الشعب العراقي في الوطن، ذلك لأن ما يجري في العراق يؤثر مباشرة على جاليات المهجر.

وشدد على أن القرارات الأخيرة لبعض مجالس المحافظات جاءت مخالفة لأبسط حقوق المواطن، بالإضافة إلى كونها منافية للحريات العامة. وأضاف إن هكذا قرارات مخالفة للدستور العراقي، لا مكان لها في عراق متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وان محاولة تغيير ألوان الأطياف الجميلة إلى لون واحد مرفوضة، مشددا على أن أحد أجزاء هذا المخطط الخطير هو الاعتداء السافر على كنيسة "سيدة النجاة" إلى جانب تهجير المسيحيين. وطالب الحكومة والمجلس النيابي والكتل بسن القوانين التي من شأنها حماية حرية الفرد والمجتمع العراقي، وإنهاء القوانين التعسفية الباقية من النظام السابق.

وتحدثت الشاعرة بلقيس حميد حسن بإسهاب عن مبادئ الحرية، وهي كلمة قدستها الشرائع والأديان والقوانين، وقالت أن هناك من اختصر كلمة الحريات العامة، وإغلاق النوادي الثقافية بكلمة الخمر والخمارة، وهذا هو الخطأ الفادح، مشيرة إلى البديهية القانونية، التي يعرفها كل من درس القانون، والتي تقول: أول الأصل في الأفعال، الإباحة. ما لم يرد نص قانوني يمنعها. إذن ليس هناك نص في القانون أو الدستور العراقي، يمنع الأفعال التي منعت، مثل النوادي الثقافية. وأضافت أن حقوق الإنسان أو الحريات، هي حرية شخصية مسموح بها، بحدود عدم إيذاء الأخر، وعندما يتم إيذاء الآخر فالأمر يلزم بوقف هذا الإيذاء أو معاقبة مسببه، حيث أن العقوبة شخصية وليس جماعية، خاصة وأن العراق متعدد الأطياف والأديان.

وبمناسبة الموضوع المدرج، قرأت الشاعرة بلقيس المقطع الأخير من ديوان "الحان الروح"، لوالدها الشاعر المرحوم عبد الحميد السنيد، الذي يعود إلى أكثر من ٤٠ عاما.

نهاد القاصي، مدير المعهد الكردي للدراسات والبحوث، تحدث عن تحول العراق من النظام النفطي الديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي ومصاب بازدواجية الشخصية.

وأضاف أن ما حدث في الأسابيع الأخيرة جعل من كلية الفنون الجميلة في بغداد سجناً للفنون.

وشدد على أن العالم كله يصرخ "أعطني خبزا ومسرحا، أعطك شعباً مثقفاً مميزاً". هذا في حين أن الديمقراطية في العراق تحجب خشبة المسرح. العالم كله يصرخ أن الموسيقى هي غذاء الروح، في حين أن الديمقراطية في العراق تعدم الكمان والعود رمياً بالحجارة، لأنها اتهمت بالدعارة، وأوتارها شنقت بالسلاسل.

# الانبار: "اقتفاء الأثر" تحصد ٣٣ إرهابياً في يوم واحد

**متابعة/ المدى**

اعتقلت القوات العراقية ٣٣ مطلوبا للقوات الأمنية العراقية و٢٠ مشتبها بهم خلال عملية (اقتفاء الأثر) الأمنية التي انطلقت مطلع الأسبوع الماضي.

وجاء الاعتقال في يوم واحد، وصرح مسؤول في المحافظة أمس الخميس لموقع موطني ان العملية الأمنية الجديدة تهدف إلى ملاحقة الإرهابيين في تنظيم القاعدة المسؤولين عن تنفيذ هجمات إرهابية في: مدن الرمادي والفلوجة والقائم في الأسابيع الماضية . ويشارك فيها ٤٠٠٠ عنصر أمن من الفرقة السابعة والفرقة الثامنة في الجيش العراقي وقيادة شرطة الانبار.

وقال الدكتور محمد فتحي، المستشار الإعلامي لمحافظ الانبار، أن القوات العراقية تقوم بمداهمة وتفتيش أوكار ومبان وقرى يشتبه بإيوائها عناصر إرهابية تابعة للقاعدة.

وأوضح فتحي "ركزت العملية الأمنية على مناطق صحراوية ووديان وكهوف في صحراء الانبار يعتقد أن الإرهابيين يعيدون ترتيب صفوفهم مجدداً فيها، بعد أن أصبحوا عاجزين عن البقاء في المدن".

واستطاعت القوات العراقية أيضا العثور على ٩٨٠ قطعة من السلاح مختلفة الأحجام في الساعات الأولى للعملية.

وقال العميد الركن حقي إسماعيل الفهداوي، قائد قوات حرس الحدود العراقية/المنطقة الثانية، أن العملية ستشمل تفتيش المناطق الحدودية مع دول: الأردن والسعودية وسوريا.

وأضاف الفهداوي في حديث لموطني "تم إلى الآن تفتيش ٤٢ قرية حدودية مع تلك الدول. وتم العثور على خنادق وأنفاق تستخدمها القاعدة في التنقل بين الحدود الدولية وقمنا بردمها بالكامل".

من جانبه، قال اللواء بهاء الكرخي، قائد شرطة الانبار، في حديث لموطني "ستستمر الحياة في محافظة الانبار ولن تتعارض العملية الأمنية مع الفعاليات اليومية للمواطنين".

ووعد الكرخي بان القوات العراقية لن تغلق أيا من الطرق الرئيسية في المحافظة أثناء الاستمرار بعملية (اقتفاء الأثر) كي لا تتعطل مصالح المواطنين والمدارس والمعاهد والجامعات.

أما رئيس لجنة الأمن والدفاع في الانبار، عيفان العيساوي، فقال أن العملية ستستمر حتى نهاية الشهر الجاري، لكن قد تكون اقصر في حال إكمال قوات الأمن واجبها في اعتقال المشتبه بهم والمطلوبين قبل ذلك.

وأوضح العيساوي في حديث لموطني "نعد أهالي الضحايا وجميع العراقيين أن أحدا من أفراد قوات الأمن لن يأخذ استراحته الشهرية قبل القبض على المتورطين بهجوم الأحد الدامي في الرمادي. وسنعرضهم قريبا على شاشات التلفاز".

وكانت سيارة مفخخة يقودها انتحاري قد انفجرت يوم الأحد، ١٢ من كانون الأول الجاري مستهدفة مجمع الحكومة المحلية في الرمادي، مما أسفر عن مقتل وإصابة ٥١ مدنيا.

ووزعت قوات الأمن العراقية في مدن وقرى محافظة الانبار بيانات توضح فيها أسماء عدد من الإرهابيين المطلوبين في المحافظة.

وقال سعدون الشعلان، نائب رئيس مجلس محافظة الانبار، في حديث لموطني "لدينا القوة الكافية لمحاصرتهم وإجبارهم على الاستسلام أو قتلهم. إنهم مجموعة من الإرهابيين تحولوا إلى قطاع طرق ولصوص".

وأضاف الشعلان "هذه العملية بمثابة كنس ما تبقى منهم في الانبار أو تقطيع أيديهم لمنعهم من ارتكاب جرائم أخرى".